التغير وبعض العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات .

د.رشيد شيخي أ.محاضر "ب" بقسم علم الاجتماع والديمغرافيا

جامعة البليدة

ملخص :

تمثل المخدرات أحد أبرز الظواهر الاجتماعية التي أصبحت تميز الحياة الحاضرة ، و ذلك بالنظر إلى نطاق انتشارها و توسعها ، حيت مست مختلف الفئات العمرية خاصة فئة المراهقين و لم تقتصر فقط على طبقة الفقراء و إنما زحفت إلى كل طبقات المجتمع ، و بالتالي خطورتها تمس مكونات النسيج الاجتماعي برمته .

و في هذا المقال نحاول أن نعرج على بعض العوامل المؤدية إلى تعاطيها بدءا بالأسرة ثم وسائل الإعلام فالفراغ و رفقة السوء ثم ضعف الوازع الديني عند المتعاطي ، و أخير الحالة الاقتصادية له ، و سنربط هذه العوامل بالتغيرات و التحولات التي حدثت في المجتمع ، أي نربط مدى قدرة التغير الذي تعرضت له الأسرة و بقية العوامل الأخرى بالتعاطي .

Abstract:

"Drugs" has become one of the most notorious phenomenons in daily life. This is clearly noticed when looking to the extent of its propagation. It has touched different age groups and reached every social class. Thus its danger threatens the social tissue in all.

In this article we will try to mention some factors that can be the leader to drug abuse, and we will try to link these factors to alterations and transformations that occurs in the society. The alteration that occurred in family and the other factors as a result to drug abuse.

مقدمة :

تحاول المجتمعات في كل الأوقات ، أن تحقق نوع من التوازن الاجتماعي ، لكي تحفظ لنفسها إمكانية الاستمرار و البقاء ، وتختلف أنواع هذا التوازن بين مجتمع و آخر ، فالمجتمعات الساكنة قليلا ما يعترها التغير ، لبطئه أولا ، و طول فترته الزمنية ثانيا ، وكان ذلك في القرون الماضية علامة من علامات الاستقرار ، غير أن الحياة الحديثة و التقدم التقني المعاصر ، فرض إيقاعا متسرعا للتغير ، و من ثم فان التوازن الاجتماعي ، يتعرض بين آونة و أخرى إلى إحدى هجمات التغير الاجتماعي ، و يتعرض التنظيم الاجتماعي القائم ، لتنسيق العلاقات الاجتماعية ، من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها اجتماعيا ، يتعرض تحت وطأة التغير الاجتماعي لفقدان بعض أغراضه ، و وظائفه ، و يكتسب أهداف جديدة أو وظائف جديدة و في كل ألأحوال يتعرض المجتمع وتنظيماته إلى بعض أنواع التفكك و الانحلال ، أو سوء التنظيم و يبدو ذلك متوافقا مع التغير الاجتماعي أو أنه ناتج عنه ، فالتغير الاجتماعي قد يعمل على هدم تنظيمات قائمة ، أو يشكك في القيم السائدة و بالتالي تصبح المعايير القديمة غير صالحة التطبيق ، و تحل مكانها معايير جديدة و قيم جديدة .

و تعيش المجتمعات عادة فترة قلق مستمر ، بين قديمها و جديدها بين أنساقها التقليدية و أنساقها الجديدة بين معاييرها القديمة و ومعاييرها الجديدة ، إلى أن تستطيع الحصول على نوع من التوازن الاجتماعي يكفل لها التقدم و الاستمرار ، إلى أن تداهمها موجة أخرى من موجات التغير الاجتماعي ...و هكذا .

و تختلف المجتمعات بعضها عن البعض الآخر في مدا تقبلها للتغير الاجتماعي ، و تقاس عمليات التقدم بمفهومها المعاصر : الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي ، بمدى قدرتها على التكيف مع التغيرات الاجتماعية الجديدة ، فهناك مجتمعات من تملك ديناميات داخلية متفتحة تمكناه أن تستوعب المتغيرات بسرعة نسبية ، و أخرى تفقد هذه الديناميات فتظل متشبثة بأنساقها ومعاييرها القديمة ، و ترفض التغير و تقاومه و في كل الأحوال يفرض التغير عند الذين يتكيفون و الذين لا يرفضون نوعا من الانحلال الاجتماعي و الفرق بين الاثنين هو مدى استيعاب هذا الانحلال ، و تحويله ايجابيا و في مسارات اجتماعية جديدة تساعد على التقدم و النمو .

و عند تناولنا علاقة المخدرات بالتغير الاجتماعي ، يجب ألا نخلط بين العمليات العامة للانحلال الاجتماعي ، و بين عوارضه و مظاهره ، و من ثم تناول المخدرات كظاهرة اجتماعية مظهر من هذا الانحلال ، أو سوء التنظيم .

1- التغير و الأسرة :

الأسرة من أهم المجتمعات الإنسانية و أعظمها تأثيرا في حياة الأفراد و الجماعات ، فهي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية ، و هي التي تقوم بالدور الرئيسي في بناء صرح المجتمع ، و تدعم وحدته ، و تنظم سلوك أفراده ، بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة ، و فقا للنمط الحضاري [1] .

فالأسرة منذ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا في الحدود التي يسمح بها نطاقها و بالقدر الذي تقتضيه حاجاتها الاقتصادية و الاجتماعية و الخلقية و القضائية ، و التربوية و الدينية و ما إلى ذلك ، فكانت بمثابة هيئة اقتصادية تقوم بالإنتاج و تشرف على التوزيع و الاستهلاك ، و كانت بذلك تكفي حاجاتها بنفسها حيث تنتج ما تحتاج إليه ، و لا تستهلك بقدر ما تنتج ، كما كانت هيئة تشريعية فهي التي تضع الشرائع و ترسم الحدود ، و تمنح الحقوق و تفرض الواجبات ، و كانت تشرف على شئون سياستها العامة و تنظم علاقتها بغيرها من الأسر ، فكانت تؤدي تقريبا الوظائف التي تقوم بها الحكومات في المجتمعات الحديثة [2] .

غير أنها تعرضت في المجتمعات الحضرية و الصناعية و الحديثة لكثير من التغيرات البنائية والوظيفية ، نتيجة للتصنيع و عمليات التحضر ، مما أثر على النمط العام للأسرة في المجتمعات القديمة (الأسرة الممتدة) و فرضت الحياة نوعا مغايرا و جديدا من الأسر الصغيرة (الأسرة النووية) و بذلك أصبحت الروابط القرابية أقل بكثير مما كانت عليه في المجتمعات السابقة و انحصرت الروابط بين الزوجين و أولادهما المباشرين فقط [3].

و أعقب هذا التغير في حجم الأسرة ، تغيرات أخرى كثيرة خاصة في تقلص الوظائف الاجتماعية التي كانت تقوم بها ، و تلا ذلك تغير في نوع القيم التي يكتسبها الأبناء ، تجاه كبار السن و الأقارب و هذا يعني أن التغير الاجتماعي و الحياة الحديثة شكلا نمطا جديدا بالنسبة لنسق العلاقات داخل الأسرة .

و بدأت أنماط جديدة من السلوك في الظهور بين أفراد الأسرة منها المساواة بين الجنسين و الحرية والمشاركة في سلطة اتخاذ القرار ، و عليه أصبحت المسئولية جماعية بينهما ، خاصة بعد خروج المرأة للعمل بحيث أصبحت تشارك في عمليات الإنتاج داخل المجتمع ، مما جعلها تدر دخلا مضافا لأفراد أسرتها غير أن خروجها لميدان العمل نتج عنه الكثير من المشاكل الأسرية منها تربية وتنشئة أبنائها ، حيث بدأت تستبدل دورها هذا باللجوء إلى ديار الحضانة أو المربيات أو بإسناد مهمة تربية الأبناء إلى أحد الأقارب مثل أم الزوج أو الزوجة ، مما قلل من دور الأم العاملة في تربية و تنشئة الأبناء التربية الصحيحة و السليمة كما أن خروج المرأة لميدان الشغل أثر كذلك على دور الآباء ، فبعد أن كان دورهم ثانويا زاد هذا الدور كثيرا ، إلا أنه لم يعوض دور الأم المفقود .

و في أحيانا أخر يظل دورهما معا ثانويا ، و ذلك بفضل التغيرات الاقتصادية داخل المجتمع لأن الاثنين يعملان و بالتالي الأبناء لا يجدون من يقوم بدور التربية و التنشئة بالطريقة التي تكفل لهم الإحساس بالرعاية وهذا كله قد يدفع الأبناء للانحراف و مصاحبة رفقاء السوء و تعاطي المخدرات .

ففي الماضي كان الأب هو الذي يرأس الأسرة و يصدر القرارات الخاصة بالمنزل و يعمل جاهدا في توفير الحاجات الأساسية للحياة الأسرية ، كما أن علاقة الزوجة بزوجها علاقة الطاعة و الخضوع و يشتمل عمل المرأة على تربية أطفالها و رعايتهم ، و نتيجة للتطور الذي حدث تقطعت تلك الصورة التقليدية بسبب خروجها للعمل .

و يجمع أغلب الباحثين منهم " بارنز وتيتر" على أن الأسرة المتصدعة لها تأثيرها على حياة الفرد وتكوين اتجاهاته المختلفة، و أكدت الكثير من الدراسات أن الأبناء الذين يعيشون في أسر متصدعة يعانون من مشكلات اجتماعية و نفسية أكثر ممن يعشون في أسر سوية .

و يرى الباحثون أن هناك نموذجا واضحا للأسرة التي يترعرع فيها متعاطو المخدرات ، ويكون من صفات هذه الأسرة عدم الاستقرار في العلاقات الزوجية ، و ارتفاع نسبة الهجر ، كما أن الأسلوب الخاطىء الذي تقوم به بعض الأسر في تربية و تنشئة أبنائها قد نتج عنه أن الأطفال الذين تحولوا إلى تعاطي المخدرات كانوا حوالي 50 % من الشباب المتشرد ، و أن نسبة 80 % من الشباب الذين يتعاطون المخدرات كانوا يعانون من الجو السيء داخل أسرهم [4] ، و من المعروف أن كثيرين من الأحداث والمنحرفين يلجئون إلى السرقة و تعاطي المخدرات ، و خاصة عندما يحتكون بعصابات الشوارع .

و يعتبر الطلاق من العوامل المسببة للتصدع الأسري و جنوح الأحداث ، و السبب يكمن في حرمان الحدث من عطف أحد الوالدين أو كليهما و كذلك الحرمان من الرقابة و التوجيه و الإرشاد السليم و قد ثبت في عدة دراسات بأن المتعاطون ينتمون إلى أسر مفككة ، وهذا ما تعاني منه المجتمع الجزائري بحيث بعض الأزواج لا يدوم زواجهم إلا أسبوع واحد فقط بعد الزواج .

كما أن العلاقة بين الوالدين تلعب دورا كبيرا في علاقة الأبناء بأسرتهم ، حيث أن التفكك الأسري والخلافات الحاصلة بين الوالدين و الشجار في البيت كلها عوامل تؤدي بالأبناء إلى الهروب من البيت وتعاطي المخدرات و غيرها من السلوكيات المنحرفة.

و تعاني الجزائر حاليا من ارتفاع نسبة الطلاق و يرجع ذلك لعدة عوامل أبرزها في الوقت الحاضر الوضع الاقتصادي المتدهور أي ضعف القدرة الشرائية للمواطن و ما ينجر عليه من مشاكل عائلية ضف إلى ذلك التغير الثقافي(تقليد الغرب) الذي يمر به المجتمع و بدرجة سريعة و ما صاحب هذا التغير من تزلزل في القيم القديمة مع عدم وضوح قيم جديدة لم تتبلور بعد لتحل محلها .

إن دراسة طبيعة التغير في الجزائر لا يستدعي التكلم عن حاضرها ، بقدر ما يحتم علينا أن نعرج على تاريخها ، لأن التغير ما هو إلا نتاج تراكم لعدة عوامل متداخلة و مترابطة فيما بينها فلا يمكننا شرح عامل من عواملها منعزلا عن العوامل الأخرى ، بل يجب أخذه في سياقه العام مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا مراحل تطوره ، و ماله من تأثيرات على الجانب الاقتصادي .

و قد شهدت الجزائر كدولة مستقلة تعاقب عدة أنظمة سياسية على الحكم و قد اتسم كل نظام بطابع خاص و تميز بفكر سياسي و منهج إيديولوجي و لم ينحصر هذا التمييز في الفكر السياسي و الاتجاه الإيديولوجي الذي تبنته الجزائر ، بل تعداه إلى جميع الأصعدة النشطة في المجتمع و على وجه التحديد و الخصوص الجانب الاقتصادي الذي يعتبر المحرك الأساسي لكل الأنشطة فبنية النسق العام تفرض التفاعل المتبادل بين جميع أنساقه حتى تضمن وظيفتها و ديمومة سير مجتمعها على أكمل وجه ، وشهدت الجزائر تغيير في البنى الاجتماعية بدء من منتصف الثمانينات و ما تلها من السنوات العجاف بحيث تلاشت الفئات الاجتماعية الوسطى و تفشت ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع و نجم عنه الانحراف و تناول المخدرات .

و باختصار اتسم الوضع العام للمجتمع بالاضطرابات و سوء الاستقرار و تعتبر هذه السلسة من التغيرات نتيجة لفترة تراكمية تمتد جذورها من نهاية السبعينيات و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها سوء التسيير و دخول اعتبارات إيديولوجية و سياسية متشعبة أثرت على بنية المجتمع و على سلوكيات أفراده .

من بين هذه السلوكيات تعاطي المخدرات ، فبعدما كان مستهلكها يختبئون عن أعين الجميع لتعاطيها أصبح شباب اليوم لا يبالون بتعاليق الآخرين و يستهلكونها في وضوح النهار و على مرء الجميع .

ففي بداية الثمانينات لم تكن الجزائر تعاني من هذه الظاهر (انتشار المخدرات) ، باعتبارها كانت تمس فئة جد محدودة من الشباب المتواجد في المناطق المعزولة ، و حتى مصالح الأمن غالبا ما تعثر على حامل المخدرات ، و كانت نسبة تطويق الجمارك للجماعات المهربة للمخدرات قليلة ، فالجزائر آنذاك كانت جسر عبور هذه الجماعات و بقيت على مأمن من المخدرات ، لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع و أصبحت على إثرها الجزائر معقل المخدرات بسبب ارتفاع معدل المدمنين و المتاجرة فيها ، و هي تزداد انتشارا من سنة إلى أخرى "بحيث بلغ عدد المحكوم عليهم إما بسبب التعاطي و المتاجرة فيها 272 شخص سنة 1970م ثم وصل إلى 3375 شخص سنة 1991 م " [5] ،و في "سنة 2002 م تم معالجة 4227 قضية ، أما في عام 2003 م سجلت 5161 قضية بنسبة زيادة قدرت ب 22.1 % "[6] .

لقد ارتفعت الكميات المحجوزة من المخدرات ، خاصة القنب الهندي منها ، بصورة ملحوظة ، فقد تم خلال الثلاثي الأول من سنة 2007 فقط حجز 5،8 طن من المخدرات إضافة إلى كميات هائلة من الأقراص المؤثرة على القدرات العقلية ، في الوقت الذي تم في سنة 2006 م كلها حجز 10 أطنان و كمية أخرى تماثلها تقريبا في سنة 2005 م ، إضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص . تعتبر هذه الأرقام مخيفة إذا علمنا أن الكميات المحجوزة المشار إليها أعلاه لا تمثل- حسب المختصين في هذا المجال- سوى نسبة ضئيلة من الكميات التي عبرت البلد إلى البلدان الأخرى أو استقرت بالبلد من أجل الاستهلاك.

من جانب آخر، فقد تعدى الأمر المخدرات التقليدية (القنب الهندي) إلى مخدرات أشد فتكا و أغلى ثمنا كانت إلى زمن غير بعيد توضع في خانة مخدرات الأثرياء التي لا يمكن أن تصل إليها أيدي المدمنين في الجزائر (بسبب غلاء ثمنها) . في هذا الإطار، تم في شهر يوليو من سنة 2006 م حجز 6 كلغ من الكوكايين في ولاية الطارف الحدودية مع تونس، و تحدثت التقارير الصحفية حينها أن التحقيقات بينت أنه قد تم وضع كميات كبيرة من تلك المادة السامة في التداول سواء للاستهلاك المحلي أو النقل إلى البلدان الأخرى .

و لم يتوقف الأمر عند استيراد أنواع معينة من المخدرات ، سواء القنب الهندي أو الكوكايين أو الهروين و الكراك، بل تعداه إلى ظاهرة جديدة لم تعرفها الجزائر من قبل تتمثل في زارعة مادة الأفيون. فقد تبين من خلال عمليات حجز مختلفة تمت في الصحراء الجزائرية أن هناك مساحات معتبرة من الأراضي هناك مهيأة لزراعة الأفيون بصورة تتعدى كثيرا الاستهلاك الشخصي للمزارعين ، مما يعني أن الكمية المزروعة موجهة إلى الاستهلاك المحلي بصورة واسعة (أي للاتجار) و تؤشر على إمكانية تحول البلد من بلد عبور للمخدرات إلى بلد إنتاج للمخدرات . و على سبيل المثال ، تم في شهر ابريل من سنة 2007 م اكتشاف مزرعة بمساحة 40 متر مربع بمنطقة ادرار موجهة لتموين السوق المحلية للاستهلاك ، كما تم في نفس المنطقة حجز 160.000 شجيرة أفيون كانت معدة ومجهزة للغرس [7].

والحديث بلغة الأرقام لا يتوقف عند الحد الذي أفادنا به الديون الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها فالظاهرة مستمرة وفي كل يوم تسجل قضايا ضد تضاف إلى القائمة مع احتساب جديد لعدد المتورطين للكميات المحجوزة وقد عرفت ولايات الجنوب والجنوب الغربي نشاطا مكثفا في الآونة الأخيرة لعصابات التهريب والمتاجرة في المخدرات، حيث ضبطت مصالح

الدرك الوطني ما بين ديسمبر 2003 و ماي 2004 (44.3) كيلو غرام من الكيف المعالج توزعت على ثلاث ولايات فقط حيث ضبطت 3000 كيلو غرام في البيض و998 كيلو غرام بالأغواط و411 كيلو غرام بإليزي في حين ضبط في شهر جوان 12 قنطار و 62 كيلو غرام من المخدرات بالوادي وكل هذا نتيجة محاصرة منطقة مغنية المعروفة بكونها بوابة لمافيا التهريب المغاربة منهم و الجزائريين [8] و انتشار ظاهرة المخدرات في الجزائر تعود إلى عدة أسباب و عوامل مختلفة ، و ذلك نتيجة التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر خاصة مع بداية الألفية الجديدة في مختلف المجالات حيث جعلت المخدرات تتسع أكثر فأكثر خاصة في أوساط الشباب ، و هذا نتيجة الأوضاع السياسية التي عاشتها البلاد في بداية التسعينيات ، بحيث أثرت على الاستقرار الاجتماعي و التوازن النفسي للأفراد ، كـما نجد الركود الاقتصادي و انتشار البطالة في أوساط الشباب كلها عوامل أدت إلى تفشي ظاهرة تناول المخدرات ، كذلك عدم إمكانية إعادة إدماج المدمنين بسبب عدم توفر منصب شغل و حياة مستقرة ، مما يؤدي بهم إلى الرجوع إلى تعاطي المخدرات في ظل الظروف الاجتماعية السيئة . و الأخطر من ذلك و ما يزيد الأمر تعقيدا و هو إنتاج هذه المادة السامة في الجزائر ببعض ولايات الجنوب .

و إذا كان تدهور العلاقات الأسرية ، و سوء الأحوال المعيشية سببا من أسباب تعاطي المخدرات فإن إدمان المخدرات عندما يستمر يزيد من تشويه الأسرة و يبعثرها ، أي كل منهما يؤثر على الآخر .

و من أهم عوامل تعاطي المخدرات كذلك ، تعاطي أحد أفراد الأسرة للمخدرات و ثبت أن هناك ارتباطا و ثيقا بين تعاطي المخدرات و وجود أب متعاطي و هذا يشجع الأبناء على التعاطي فالأب المتعاطي لا يقدر المسؤولية ، و يهمل واجباته الأساسية ، و لهذا نجده يقدم النموذج السيئ لأولاده ، فلا ينشأ لديهم شعور بالمسؤولية حيال أسرهم في المستقبل ، فقد بينت الدراسة الميدانية التي قامت بها الهيئة الوطنية لترقية الصحة أن 38 بالمائة من المدمنين تعلموا الإدمان من أحد المقربين منهم أي من أهاليهم أما عن سبل توفير المال لتغطية الكلفة الباهضة لاقتناء أي نوع من المخدر، كشفت الأرقام المقدمة أن 75 بالمائة من الطلبة المدمنين و42 بالمائة من الشباب المدمن يعتمدون على أوليائهم لتغطية نفقات اقتناء المخدرات ، فيما يلجأ 6,8 % إلى السرقة من أجل توفير المال من أجل ذلك [9] .

و تؤثر الرقابة الأسرية ، و بخاصة رقابة الأب على انحراف الشباب نحو تعاطي المخدرات لأنها تقلل من فرص احتكاكهم بالجماعات المنحرفة ، كما تساهم في توجيههم و إرشادهم ، لأنه من الملاحظ أن تعاطي المخدرات ينتشر بين أوساط الشباب الذين تكون رقابة الوالدين ضعيفة أو معدومة .

فكما أن الأسرة الممتدة التي تظللها رايات التوافق ، و عدم الاختلاف ، تؤثر ايجابيا على سلوكيات أبنائها فإن الأسرة المتحللة أو المتصدعة تؤثر سلبا عليهم ، لذلك و جب على الآباء أ ن يتفطنوا إلى نوع التربية التي يجب عليهم أن يقدموها لأبنائهم خاصة في سن المراهقة ، لأن التعامل مع هذا السن يختلف عن تعاملهم معهم وهم في سن الطفولة ، فلا الشدة و القسوة المتناهية ، ولا التدليل المفرط ، يساعدان الأبناء في اجتياز هذه المرحلة الصعبة التي يكنون معرضين فيها إلى الفراغ العاطفي و الوجداني ، الذي يقودهم في كثير من الأحيان إلى الملل ، ثم سحبة السوء فأوكار المخدرات .

و عليه يمكن القول أن فساد نظام الأسرة يرجع في غالب الأحيان إلى عدم مبالاة الآباء و إهمالهم ، فهناك الكثير من الأسر لا يبذل الآباء جهدا كافيا في سبيل تهذيب أبنائهم و الإشراف عليهم ، فبمجرد أن يصبح قادرين بدنيا على الاعتماد على أنفسهم فإنهم يتركونهم و شأنهم دون رقابة وتوجيه .

ونتيجة لذلك يجد الأبناء أنفسهم على اتصال بأشخاص خارج المنزل ، يكنون في الغالب على صلة بعالم المخدرات .

كثيرة هي تلك العوامل التي تؤثر على توازن الأسرة و تحرمها من تأدية و وظيفتها الاجتماعية مما يدفع أعضائها إلى الهروب من جحيمها إلى عالم المخدرات و الإدمان .

2- و سائل الإعلام :

يعتبر الإعلام أحد العوامل الهامة في تشكيل الحياة الاجتماعية وهو من وسائل الإنسان لتنظيم و تغيير حياته و نقل أشكالها ومعانيها من جيل إلى جيل عن طريق التعبير و التسجيل و التعليم و تعتبر برامج التلفزيون ذات تأثير فعال على تشكيل و تكوين الرأي العام [10] ، و على شخصية و سلوك الأفراد .

و لهذا اتهم البعض وسائل الإعلام بمسئوليتها عن انحطاط الذوق العام عند الجماهير ، و زيادة معدلات الجنوح الأحداث ، وانحرافهم ، و انحطاط الأخلاق العامة و تقليل القدرة على الإبداع عند الأفراد ، لما تقدمه أجهزة الإعلام من ثقافة سطحية [11] .

و مما يثير الدهشة أن أغلب الأفلام السينمائية و المسلسلات تتعرض لهذه المخدرات ، بإظهار كيفية تعاطيها ، و ما تحدثه من أثار سيئة و مع هذا يلجأ إليها بعض الشباب اعتقادا منهم : من أن هذا يعبر عن شيء من التقدم و بخاصة بعض الفئات الاجتماعية ، و تكمن المشكلة الأساسية في بعض الأفلام و المسلسلات التي يعرضها التلفزيون في أن بطل أي فلم أو أي مسلسل يندفع عادة و هو في ذروة اندفاعه – خاصة الأعمال الدرامية – إلى تناول كأس من الخمر أو تناول المخدرات لكي ينسى همومه ، كما تلجأ بعض الأفلام إلى عرض الكيفية التي يتناول بها الهروين و الكوكايين و المكاسب التي يحققها المروجون عن طرق هذه التجارة غير المشورعة ، و الرفاهية التي يعيش فيها هؤلاء التجار و تحايلهم على الهروب من رجال الأمن و سلطة القانون و كل هذه السلوكيات و التصرفات ، تجعل بعض الشباب و لو عن طريق التقليد ، يندفعون إلى هذه المزالق الخطرة فيقلدون ما يرونه من خلال أجهزة الاتصال ، لأنهم يعتبرون أبطال الأفلام و المسلسلات في بعض الحالات مثلا أعلى لهم ، خاصة إذا لم يجد الطفل من يقتد به ، فتتأثر قيمهم و يضعف تأثيرها ويندفعون إلى تعاطي المخدرات و شرب الخمر .

و هناك دراسات عدة بينت العلاقة الموجودة بين و سائل الإعلام و تعاطي المخدرات منها دراسة " عبد المنعم سعد" " بحيث ذكر أحد المبحوثين أن أفلام المغامرات شجعته على الاستمرار في تهريب الحشيش بسبب ما تعرضه من بطولات زائفة في عمليات المطاردة و الهروب من الشرطة ، كما ذكر 23 % من المنحرفين أنهم يقلدون بعض المشاهد التي يشاهدونها في الأفلام [12] .

4- جماعة الرفاق و تأثيرها :

تعتبر جماعة الرفاق من أهم الجماعات التي لها التأثير البالغ في توجيه سلوك الفرد ، في تؤثر في معاييره الاجتماعية ، و يتوقف مدى تأثيرها على درجة ولائه لها ، و مدى تقبله لمعاييرها و قيمها و اتجاهاتها و على نوع التفاعل القائم بين أعضائها .

و هي بذلك تعد من أبرز العوامل المؤثرة في عملية تعاطي المخدرات ، بل تعتبر من أهم أسباب التعاطي والإدمان ، فالرغبة في التقليد ، و تزيين طريق المخدرات ، تدفع كثيرا من الشباب إليها ، إما بدافع حب الاستطلاع أو المباهاة أو التفاخر بالجرأة والرجولة المبكرة ، و كلها طرق للانزلاق إلى التعاطي والإدمان [13].

ففي دراسة بالجزائر قام بها المركز الوطني للبحث و التخطيط (CENEAP) عام 1997 م تبين أن نسبة كبيرة من الشباب تقدر ب 50 % تتراوح أعمارهم ما بين (15- 25) سنة ، كان دخولهم لعالم المخدرات تحت تأثير الأصدقاء .

و صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم حين قال " المرء على دين خليله ، فلينظر أحدكم من يصاحب ".

بالموازاة مع الارتفاع الكبير للكميات المحجوزة و مع محاولة التحول من استيراد المخدرات إلى زراعتها محليا، فان حجم الخطر يظهر بوضوح من خلال النظر إلى طبيعة شرائح المجتمع التي تقع فريسة لتلك السموم و إلى بعض الأرقام المحيطة بذلك. فقد بينت الإحصائيات أنه قد تم خلال العشر سنوات الأخيرة معالجة 20 ألف مدمن على المخدرات و أنه قد تم خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط عرض 25 ألف شخص متورط في الاتجار و استهلاك المخدرات على المحاكم من اجل المتابعات القضائية. كما

بينت الإحصائيات أن الفئة الأكثر استهدافا و الأكثر تضررا من تلك الآفة هي فئة الشباب (العمود الفقري للأمة) . ذلك أن 85 % من الأشخاص الموقوفين في إطار قضايا مخدرات ما بين 1994 م و 2004 م لا تتعدى أعمارهم 35 سنة [14].

فقد أكد مدير دراسات التحليل والتقييم بالديون الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها أن واقع المخدرات في الجزائر أخذ منزلقا خطيرا وأن هذه الآفة تتقدم بسرعة مذهلة حتى أنها انتشرت بين الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات والكارثة أنها تمس فئة الشباب، الفئة الأكثر حيوية في المجتمع حيث أن متوسط أعمار المتورطين يتراوح بين 19 و53 سنة وبنسبة 81 % من المتورطين إجمالا وأضاف الأستاذ عبد النوري قائلا: " في الجزائر لدينا رواج كبير للقنب الهندي أو ما يسمى بالحشيش أو الكيف وهو يضبط بالأطنان ففي عام 2002 تم ضبط 6 أطنان ليرتفع إلى ما يفوق 8 أطنان من القنب عام 2003 بنسبة زيادة وصلت إلى 32 % مع الإشارة إلى أنه يصعب تحديد ما يروج فعلا في الواقع لأن هناك طرق ملتوية عديدة يسلكها المروجون والتجار لا تطالها مصالح المكافحة أما الأنواع الأخرى مثل الكوكايين والهيروين فهي تضبط بكميات محدودة لا تتجاوز بعض الكيلو غرامات لخطورتها وغلائها ولا يمكن أن تجد لها سوقا في الجزائر علما أن نسبة مضبوطان بين 2001 و2003 فاقت 65 % وحدد عدد الأشخاص المتورطين بين سنتي 1994 و2001 بـ 59804شخص دون تجاهل المؤثرات العقلية (المهلوسات) والتي يتعاطاها الآلاف غير مشروع وقد تم ضبط 452086 قرص لعام 2002 ووصل عدد الأقراص في عام 2003 إلى 571138قرص أي بنسبة زيادة وصلت 62 % في حين سجلت وزارة العدل على المستوى الوطني عام 2002 (4227 قضية) معالجة مرتبطة بجرائم المخدرات وفي عام 2003 سجلت 5161 قضية ونسبة الزيادة هنا 22.1 % وكل هذه الأرقام تشير إلى أن الوضع خطير جدا وسيزداد خطورة إذا لم نعط الظاهرة حقها من الاهتمام، لذلك لابد من بحث بواعث التوجه نحو الاتجار أو التعاطي بين الشباب ومحاولة الاحتواء الجدي لهذا الوباء الخطير وتقديم العلاج الفعال، ولن يتم هذا إلا بتعاون الأسرة والمدرسة والمجتمع وكذا الهيئات المعنية فلا حل في المخدرات ما يتوهم المتورطون بل إنها طريق سريع نحو الانحراف والجريمة والموت وهذه مسؤولية الجميع فعلى كل معني أن يأخذ دوره ، قام موقع الاستفتاءات العربية (ARABO.COM) بإجراء استفتاء حول واقع المخدرات في الجزائر وردا على سؤال يتعلق بتقدير حدة المشكلة طرح على النحو التالي: هل تشعر أن هناك مشكلة في حجم تعاطي الشباب للمخدرات في بلدك ؟ تبين أن 42.6 % من الجزائريين الذين شملهم الاستفتاء يعتبرون المشكلة كبيرة و 36.2 % منهم يرون أن وطننا مقبل على كارثة بينما يؤكد البعض أن حجم التعاطي لا يستدعي القلق أبدا وهؤلاء يمثلون 12 % في حين يرى 4.3 % أنه ليست هناك أية مشكلة وبذات النسبة هناك من لا يعرفون شيئا عن الوضع[15]

و عليه يلعب الأصدقاء و الأصحاب دورا كبيرا في التأثير على اتجاه الفرد نحو تعاطي المخدرات فلكي يبقى الشاب عضوا في الجماعة يجب أن يسايرهم في عاداتهم و اتجاهاتهم ، أو يطرد منها أي تقابله بالنبذ إن لم يسارها ، لذلك يندمج بسهولة في تعاطي المخدرات ، و قد يجد صعوبة في الإقلاع عنها من أجل أن يبقى و يظل مقبولا بين أصدقائه و لا يفقد الاتصال بهم و لعل التناقض الذي يعيشه الشاب في مجتمعه قد يخلق لديه صراع عند تكوينه لاتجاه تعاطي المخدرات فهو يجد نفسه بين مشاعر و قيم رافضة و أخرى مشجعة وعندما يلجأ إلى الأصدقاء الذين لديهم ثقافة تشجيع التعاطي ، فإن احتمال تورطه في مشكل تعاطي و الإدمان يكون واردا .

و تعد ظاهرة التجمع السائدة في المجتمع الجزائري بقوة مثل التجمع في الشوارع و المقاهي و الأندية والسهرات الليلية من بين العوامل التي ساعدت على انتشار سلوك التعاطي ، و الأخطر من ذلك هو أن الشاب إذا وقع في طريق المخدرات حرص كل الحرص على إيقاع غيره فيها بل إن بعض الشباب يقيس نجاحه أو فشله على قدر ما يوقع بأشخاص آخرين .

6– التغير و الاقتصاد :

تؤثر الحالة الاقتصادية للأفراد ، على مدى لجوئهم إلى تعاطي المخدرات فقد ثبت أن الفقر الشديد يقود بالهموم المصاحبة له إلى المخدرات ، و صلة التغير الاجتماعي بالاقتصاد تبدوا واضحة ، إذ أن النظم الاجتماعية تسعى من خلال إحداث عمليات الغير إلى تلبية حاجيات الإنسان في مختلف مجالات الحياة كحاجته إلى التملك و العمل و حاجته إلى الحماية الاجتماعية ...[16]

.

فالفقر و رتابة الحياة المصاحبة له سببا من أسباب التعاطي و أفراد مجتمعنا يعانون من هذه الظاهرة نتيجة التغيرات السياسية التي مرت بها وما نتج عنها من أزمة اقتصادية ، بدء من عهد هواري بومدين فالرخاء الظاهري الذي عاشه أفراد المجتمع في تلك الحقبة كان يخفي وراءه ديونا كانت ترتفع من سنة إلى أخرى ، لأن الدولة آنذاك كانت تحمي القدرة الشرائية للمواطنين و تضمن لهم الأجور على حساب الخزينة التي كانت تغطي العجز بسب النظام الذي كانت تنتهج سياسته (لنظام الاشتراكي) "فوصلت الديون الجزائرية سنة 1975 م إلى 6.83 مليار دينا" [17] ، أما المردودية و الإنتاج فلا يهم و هذا ما جعل الوضعية الإنتاجية للمؤسسات تتقهقر يوما بعد يوم لأن العمال يشغلون وظائف لا تلبي أجورهم و الخزينة هي التي تلبي تلك الأجور ، و هكذا تواصلت الديون في الارتفاع ، و لم يتفطن لها المجتمع إلا بعد ظهور بوادر الأزمة في الأفق التي أصبحت ملامحها ترتسم في الأفق و لم تستطع الدولة إخفاء الحقيقة على الشعب تحت ضغوط خارجية و بالتالي لم تعد قادرة على تغطية حاجيات السكان الذين تأقلموا مع حياة الرفاهية .

و "ما زاد الوضع تأزما هو ارتفاع المديونية التي وصلت في سنة 1987 م إلى 24.601 مليار دولار ضف إلى ذلك انخفاض سعر البترول و تدهور قيمه الدينار و تقهقر المشاريع و النمو الديموغرافي " [18] فهذه الأوضاع هددت الأمن الغذائي للأفراد وحياتهم الاجتماعية ، لأن فقدان الأمن الغذائي معناه فقدان الأمن بصورة عامة ، و لأن الفقر شكل من أشكال أللأمن و سببا من أسباب الانحراف .

وهذا كان كله بسبب الانتقال من نظام سياسي (الاشتراكي) إلى نظام سياسي آخر(الرأسمالي) الذي تولد عنه كذلك تلاشي الفئات الاجتماعية الوسطى و تولد عنه انفجار العنف في الشوارع و هذه الحركة الاحتجاجية اندلعت بسبب التحولات والتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، و سخرت الدولة جهودها لتهدئة الأوضاع الأمنية و في مقابل هذا بدأت المخدرات في الانتشار سواء بالمتاجرة بها أو باستهلاكها بعدما كانت الجزائر منطقة عبر لهذه السموم فقط .

ما ترتب كذلك عن هذه الأزمة انتشار البطالة في أوساط الشباب و التي تعتبر من بين الأسباب التي تدفع هؤلاء الشباب لتعاطي المخدرات و لم تمس ذوو المستوى التعليمي المحدود فقط بل خرجي الجامعة كذلك ، وأصبح لا يعني الحصول على هذه الشهادة تقدما اقتصاديا و اجتماعيا للفرد ، بقدر ما يعني انضمامه لصفوف العاطلين عن العمل ، و صعوبة الحصول على الوظيفة و السكن تؤدي بالضرورة إلى تأجيل سن الزواج بالنسبة لهؤلاء الشباب و الشابات ، و هو ما يؤدي ليس فقط إلى القلق ، ولكنه يؤدي إلى ما يشبه الضياع الاجتماعي بكل أنواعه و أشكاله من اكتئاب و اغتراب معنوي و أخلاقي ، و عندما لا يتزوج الشباب في سن مناسبة فإن العلاقات غير شرعية تزدادا انتشارا ، و هذه العلاقات بما يكتنفها من غموض و خوف تقود إلى المخدرات .

ومما سبق يمكننا استخلاص الوضع العام للمجتمع ، الذي اتسم بالاضطرابات و سوء الاستقرار وتعتبر هذه السلسلة من التغيرات و التحولات نتيجة لفترة تراكمية تمتد جذورها من نهاية السبعينيات ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها سوء التسيير ودخول اعتبارات إيديولوجية و سياسية متشعبة دفعت إلى انتشار العنف و تفشي المخدرات سواء بالمتاجرة بها أو بتعاطيها .

خاتمة :

المخدرات مشكلة اجتماعية كبرى و آفة خطيرة تعاني منها المجتمعات المعاصرة اليوم ، ذلك لأنها غزت العالم بأسره و شكلت لنفسها نظاما محكما يضبطه السوق و المعاملات غير مشروعة و هذه الظاهرة تزدادا تفاقما يوما بعد يوم ، ولعل ذلك يرجع إلى ما يحققه أصحابها (المروجون) من أرباح خيالية زادت في تشجيعهم على الإقدام على المغامرة في الاتجار بها رغم المخاطر الهدامة المحيطة بها ، و هذه الأخيرة (الأرباح الباهرة) أدت إلى تطوير أساليب الإنتاج و التهريب لهذه الآفة لدرجة يعجز خبراء الجريمة بوسائلهم المتطورة القضاء عليها أو بالأحر التقليل من انتشارها.

فهي تعد من القضايا الاجتماعية التي باتت تجلب اهتمام المتخصصين في علم النفس و علم الاجتماع والقانون و السياسية ، و ذلك بغية الوصول لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع بالأفراد إلى تعاطي المادة المدمرة للعقل و القيم و الأعراف و القوانين التي تعتني بتنظيم الحياة الاجتماعية في أي مجتمع كان .

و لعل ما زاد في خطورة هذه الظاهرة هو سرعة انتشارها في أوساط عمرية صغيرة و ضمن فئات اجتماعية مختلفة ، و هذا على الرغم من لجوء الدول لسن العديد من القوانين الرادعة ضد المتعاطين ومحاولة تطوير الأساليب الحديثة الهادفة للحد من انتشارها ، التي كما هو معلوم لا تقتصر على تدمير حياة الأفراد المتعاطين فحسب ، بل يتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك ، حيث يطال أثرها المدمر النسيج الاجتماعي برمته .

قائمة المراجع :

(1)- عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع ، ط 1 ، مكتبة غريب ، مصر ، 1977 ، ص 406 .

(2)- علي عبد الواحد وافي ، الأسرة و المجتمع ، ط2 ، دار النهضة ، القاهرة ، 1977 ، ص 15.

(3)- سلوى علي سليم ، الإسلام و المخدرات ، ط1 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1989 ، ص 124 .

(4) – نفس المرجع ، ص 126 .

(5)- حشاني نو رة ، المخدرات في ظل التشريع الجزائري و دور قطاع العدالة في محاربة هذه الآفة نشرة القضاة ، العدد 55 ، مجلة قانونية تصدرها وزارة العدل (مديرية البحث) ، طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية ، 1999 ، ص 66 .

(6)- البريد الإلكتروني soufiane02082003@yahoo.fr

(7) _ نفس المرجع .

(8) _ نفس المرجع .

(9)- البريد الإلكتروني www.mostaghanem.com

(10)- سلوى علي سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

(11) – حمدي حسن ، مقدمة في دراسة وسائل و أساليب الاتصال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1987 ص 94 .

(12)- نفس المرجع ، ص 105 .

(13)- عبد الرحمان مصيقر ، الشباب و المخدرات في دول الخليج العربي ، البحرين ، 1985 ، ص 62 .

(14) _ البريد الإلكتروني soufiane02082003@yahoo.fr: مرجع سبق ذكره .

(15) _ نفس المرجع السابق .

(16)- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1977 ، ص 346 .

(17) – حفيظة بن محمد ، عنف التلاميذ بالثاويات الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع ، 2004 / 2005 ، ص 77 .

(18) – نفس المرجع ، ص 78 .